مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

انعكاسات الهجرة غير الشرعية على امن الدول واستقرارها

The implications of illegal immigration on the security And stability of states

ط/د. هباز توتة

كلية الحقوق –سعيد حمدين جامعة الجزائر–1–

عضو بمخبر قانون العمل والتشغيل بجامعة ابن باديس–مستغانم

hebbazetouta@outlook.fr

تاريخ ارسال المقال: 2019/05/26	تاريخ القبول: 2019/08/07	تاريخ النشر:2019/09/01

المرسل: ط/د. هباز توتة

الملخص باللغة العربية:

للهجرة غير الشرعية تأثيرات متنوعة بين الإيجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة، أو المستقبلة لها، وهذا من عدة جوانب سواء كانت اجتماعية او اقتصادية أو غيرها، والتي تمس بأمن الدول واستقرارها، وما نتج على ذلك من مشاكل سواء بالنسبة للدول المصدرة، او الدول المستقبلة من ظهور الآفات الاجتماعية كالعنف وتدمير الأقليات، والاتجار بالبشر والعصابات، وظهور المافيات...الخ، هذا بالنسبة لدول المستقبلة، ومن جانب آخر التأثيرات الاقتصادية للدول المصدرة نتيجة نقص العمالة الماهرة وغيرها من الاسباب وبالتالي الاضرار بالبلد المصدر للمهاجرين غير الشرعيين.

فمن خلال هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على انعكاسات الهجرة غير الشرعية، وابراز هذا الجانب البالغ من الأهمية نظرا للخطورة التي تهدد الامن العام للدول من جراء هذه الظاهرة التي بدت جليا على الساحة الدولية، وخير مثال على ذلك القادمين من دول جنوب افريقيا الى الجزائر، والتي اختلطت مصطلحات تسمية هؤلاء الأشخاص بين مصطلح اللاجئين النازحين من جراء الدوافع الأمنية أو بين مصطلح المهاجرين غير الشرعيين الذين يعتبرون الجزائر نقطة عبور لوجهتهم الاصلية وهي الدول الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية–اللجوء–الدول المصدرة – الدول المستقبلة – الاتجار بالبشر–

Abstract

Illegal migration has a variety of effects, both positive and negative, for each of the countries that export or receive the emigration. This is in several aspects, whether social, economic or other, that affect the security and stability of the countries and the resulting problems both for the exporting countries and the receiving countries From the emergence of social scourges such as violence and the destruction of minorities, trafficking in human beings and gangs, the emergence of mafias, etc., for receiving countries, and on the other hand, the economic effects of exporting countries as a result of the shortage of skilled labor and other causes and thus damage to the country of origin of illegal immigrants.

In this paper, we try to shed light on the implications of illegal immigration and to highlight this important aspect in view of the danger that threatens the public security of countries due to this phenomenon, which has become evident on the international scene. A good example of this is from South Africa to Algeria, Whose terms have been confused with the term refugees displaced by security reasons or between the term illegal immigrants, who consider Algeria as a transit point for their original destination, the European countries.

Keywords: Illegal immigration - asylum - exporting countries - receiving countries - human trafficking

مقدمة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر التاريخ البشري تعبيراً على رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة التي يعيشها، والهروب منها وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم، وقد يكون الفرد امام هذه الظاهرة كالاختيار الوحيد والأخير الموجود امامه، وبذلك أصبحت الهجرة حاجة ضرورية حتى ولو كانت بصورة سرية أو بطريقة غير شرعية أو ما يطلق عليها اسم الهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية أو السرية مصطلح ظهر جليا في العقود الأخيرة وأخذ مكانة كبيرة في وسط وسائل الإعلام واهتمامات الدول، حتى إنها أصبحت من أهم القضايا الاستراتيجية المعاصرة، حيث تشير الهجرة غير الشرعية إلى انتقال مواطنين أجانب إلى دولة ما في ظروف يكونون فيها غير مستوفين للشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد وغالباً ما تظهر الهجرة غير الشرعية نتيجة لتدهور الحياة العامة في الموطن الأصلي أو لصعوبة طرق الهجرة بصورة شرعية أو لأسباب قاهرة تجبر الفرد عليها.

ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها المختلفة بقضايا الأمن والأزمات المترتبة من الخلل الناجم عن عدم معالجتها والحد منها، فالهجرة غير الشرعية قد أثرت على استقرار الدول وخاصة دول أوروبا مما ترتب عليها اختلال للأمن الأوروبي، واتساع حجم التهديدات التي تواجهه نظرا للظروف التي تحيط بمنطقة الاتحاد الأوروبي حيث أصبحت تشكل مصدر التهديد المباشر للمنظومة الأمنية.

ان الهجرة غير الشرعية خطرا يهدد أمن الدول واستقرارها بصفة عامة سواء كانت الدول مصدرة لها أو دول مستقبلة أي أن منطلق التهديد واحد بالنسبة للدول المصدرة والمستقبلة أو دول العبور أيضا فإذا ما حللنا ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتعرضنا بتحليلنا الى انعكاساتها على الدول المستقبلة كدول الاتحاد الأوروبي مثلا نجد أن لابد ان نتطرق الى انعكاسات التي تؤثر على الدول المصدرة لها كمثال الجزائر والتي أصبحت مؤخرا نقطة عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين منها سواء من الدول الإفريقية أو الدول الأسيوية كما يشهده الواقع المعاش اليوم في الجزائر إذن الجزائر من بين الدول المتضررة كونها دولة مصدرة ومستقبلة ودولة عبور في آن واحد.

حيث أضحت الجزائر تواجه تحديات، ومخاطر لا يستهان بها من أجل تأمين حدودها ومراقبتها لمنع تسلل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات التي شكلت خلال السنوات الماضية ارتباطا وثيقا فيما بينها.

وتهريب المهاجرين الذي أصبح بمثابة "قنبلة موقوتة" وتحد آخر يضاف للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي يواجهها البلد بالنظر إلى التدفق الهائل لعدد المهاجرين الذي وصل إلى أكثر من-(31 ألف مهاجر غير شرعي[1] إذ نستطيع ان نقول أن العدد أكبر من ذلك) -من مختلف دول الساحل وحتى دول أخرى دخلت على الخط لدواعٍ إنسانية[2].

موضوع دراسة الهجرة غير الشرعية موضوع جد هام وواسع النطاق واذا ما اخذنا في الخوض في تحليل الظاهرة والعوامل التي أدت الى ظهورها وانتشارها في العصر الحديث وكذا المخاطر التي تهدد الدول من مختلف النواحي سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية وحتى الثقافية[3] فإن هذا يتطلب منا كتابة كتب وليس

دراسة واحدة لتغطي مفهوم هذا الموضوع لهذا نحاول من خلال دراستنا هذه التعرض لانعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني لدول أي إظهار المخاطر الظاهرة والكامنة للهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني للدول ونحاول التركيز على الجزائر بصفة خاصة والعوامل التي أدت الى أن تكون الجزائر دولة مصدرة ومستقبلة للهجرة غير الشرعية من اتجاهات مختلفة، كما نحاول أن نركز على آثار الهجرة غي الشرعية باعتبارها جريمة منظمة.

ومما سبق ذكره **نطرح الإشكالية التالية:**

ماهي انعكاسات الهجرة غير الشرعية ومخاطرها على أمن الدول واستقرارها؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا موضوع الدراسة الى النقاط التالية ضمن خطة البحث كما يلي:

خطة البحث

أولا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة والمستقبلة لها

1-نظرة الدول للهجرة غير الشرعية

أ -الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المصدرة

ب-الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة

2-أهم العوامل المساعدة على تشجيع الهجرة غير الشرعية (مثال الجزائر)

أ-الدول المستقبلة منطقة العبور للمهاجرين غير الشرعيين

ب-الدول المستقبلة محطة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين

ثانيا: مخاطر الهجرة غير الشرعية وآثرها على الأمن الوطني لدول

1-صور وأنماط المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية

أ-علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب

ب-الهجرة غير الشرعية جريمة منظمة

2-الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة منظمة

أ-الأثر الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها جريمة منظمة

ب-الاثار الأمنية للهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة منظمة

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة والمستقبلة لها

هناك العديد من العوامل التي تتحكم في حركة الهجرة والتي ساعدت على تدفق الهجرة غير الشرعية للدول المستقبلة كما حدث من الدول الأفريقية إلى أوروبا، وبالتالي فحركة الهجرة لا تفسر فقط بالاعتماد على اتجاه تنظيري واحد لأن كل العوامل تتداخل فيما بينها، سواء كانت عوامل جذب أو دفع أو تلك التي تتعلق بدول

العبور أو الاستقرار كالجزائر والتي كما ذكرنا سابقا أنها من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية وكذا من الدول المستقبلة بصورة أكبر لها. نظرا لعدة اعتبارات نتطرق لها من خلال دراسة هذا المحور.

1-نظرة الدول للهجرة غير الشرعية

لن نتطرق الى تعريف القانون الدولي للهجرة الغير الشرعية أو نأخذها من جانب تفسير الفقه للظاهرة وإنما سنقتصر بدراسة تعريفها من خلال نقطتين مهمتين وهما أولا تعريفها بالنسبة لوجهة نظر الدولة المصدرة أي الدولة الأم للمهاجر غير الشرعي، والنقطة الثانية من تعريفها من وجهة نظر الدولة المستقبلة للمهاجر غير الشرعي وهذا من خلال الفرعين التاليين.

أ-الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المصدرة

الهجرة غير الشرعية من هذا المنظور تعني الدولة الام للمهاجر [4]أي الدولة تنظر الى ذلك المهاجر المغادر لإقليمها حتى لو كان من رعاياها وتعتبر خروجه من غير المنافذ الشرعية والرسمية للبلاد أو حتى إذا كان خروجه من منفذ شرعي بأوراق مزورة أو بطريقة احتيالية غير قانونية.

ب-الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة

تنظر الدولة المستقبلة للمهاجر غير الشرعي كون تواجده على اقليمها كان دون موافقتها والسماح له بالتواجد على ارضيها ضمن الإجراءات القانونية المعمول بها، بغض النظر عن الدولة التي جاء منها سواء كانت الدولة الام او أي دولة أخرى، وبغض النظر كذلك عن المنفذ الذي دخل منه شرعي او غير شرعي، غير معتدة بالمستندات التي دخل بها فبمجرد عدم موافقتها على دخوله الى ارضيها فهو يعتبر مهاجرا غير شرعي [5].

تجدر الإشارة ان الهجرة غير الشرعية يمكن ان تكون اما اختيارية بمحض إرادة الفرد وهذا لسبب ما مثل الإقامة في الدولة الأجنبية أو العمل لتحسين المعيشة أو غيرها من الأسباب التي ترجع للفرد نفسه.

تكون الهجرة غير الشرعية اجبارية كذلك وهذا راجع للظروف التي يعيشها الانسان منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو لدواعي إنسانية كانعدام الاستقرار الأمني الناجم عن الحروب والصراعات الداخلية الطائفية والعرقية ناهيك عن الظروف المناخية الصعبة التي تؤدي بالفرد الى النزوح أو الهجرة غير الشرعية بحثا عن مناخ ملائم للمعيشة كما حدث في اثيوبيا والصومال والمجاعة التي اجتاحت الدولتين بسبب الجفاف.

الهجرة الدائمة: يُهاجر الأشخاص من وطنهم الأصلي دون عودة، وهي من أكثر الهجرات خطراً.

الهجرة مؤقتة: يُهاجر الأشخاص عن بلادهم بشكل مؤقت، حيث يعودون إلى وطنهم بعد تحقيقهم لأهداف مُعيّنة؛ كتحسين الوضع الاقتصاديّ، والحصول على شهادة علميّة.

2-أهم العوامل المساعدة على تشجيع الهجرة غير الشرعية للدول (مثال الجزائر)

أهم العوامل التي تتسبب في الهجرة غير الشرعية من الدول المصدرة الى الدول المستقبلة مثل دول الاتحاد الأوروبي[6] والجزائر هي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها معظم هذه الدول والتي زاد من تفاقمها طبيعة النظام الاقتصادي العالمي القائم على التبعية والاستغلال، والتي يضاف إليها الظروف الأمنية المتدهورة والحروب والاقتتال التي عقدت بدورها الوضع الاقتصادي، غير أن هناك عوامل أخرى تساعد وتعمل على زيادة وتيرة الهجرة غير

الشرعية، وهي العوامل المتعلقة سواء بالظروف الطبيعة كالجفاف وكذلك العوامل الجغرافية التي تتعلق بالقرب الجغرافي والطبيعة الجغرافية لبعض الدول كالجزائر. كل هذه العوامل تدفع بالمواطن الأفريقي والسوري والليبي والعراقي إلى هجرة موطنه للحصول على مستوى معيشة أفضل ومستوى حياة أفضل بتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والرضى وبالدرجة الأولى الأمن والأمان. بهذا تعتبر العوامل الأمنية والسياسية أهم العوامل المؤدية لهذه المأساة الإنسانية التي تكبد هذه الدول خسائر بشرية كبيرة جدًا [7].

أ–الدول المستقبلة منطقة العبور للمهاجرين غير الشرعيين

نأخذ بدراستنا الجزائر كمثال حي على ذلك لاعتبارها منطقة عبور تفصل بين المهاجرين غير الشرعيين وبين الدول المستقبلة وهي دول الاتحاد الأوروبي [8] وهذا لعدة اعتبارات نأتي على ذكرها من خلال دراستنا لهذا الفرع.

– الموقع الجغرافي للجزائر

تعد الجزائر قبلة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من أفريقيا نظرا لموقعها الجغرافي. الجزائر بمثابة حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا وبالتالي فهي منطقة عبور وتنقل الأفارقة في اتجاه أوروبا. الجزائر بحكم موقعها تشكل مركز عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا من جنوب الصحراء خاصة وأنها تتقاسم حدودها مع عدة دول من أفريقيا.

بحكم الانتماء الجغرافي للجزائر هذا جعلها معبرًا للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة. وبهذا يعد هذا الانتماء من العوامل الأساسية في الهجرة غير الشرعية، ذلك أن الجزائر تنتمي إلى مجال جغرافي يشكل نقطة عبور إلى الشمال.

وبناءً على مفهوم الانتماء الجغرافي، فالجزائر تعد معبرًا أساسيًا للأفارقة بحكم أنها حلقة وصل بين الشواطئ الجنوبية للمتوسط والشواطئ الشمالية منه، فموقع الجزائر وقربه من أوروبا وطول الحدود الصحراوية جعلتها تجلب الأفارقة. الجزائر تتمتع بطول حدودها إذ يقصدها الأفارقة للتحرك نحو الشمال. فمثلا حتى من يريد التوجه إلى تونس والمغرب من أفريقيا جنوب الصحراء، يضطر للعبور عبر الصحراء الجزائرية ذات المساحة الواسعة.

– اتساع الحدود البرية الجزائرية وخصائصها

تتميز الجزائر فضلا عن موقعها الجغرافي باتساع حدودها فهي أكبر الدول المتوسطية مساحة، هذاما جعل عملية المراقبة صعبة بالخصوص من الناحية الجنوبية المترامية الأطراف إذ إن الحدود البرية الصحراوية تشكل حوالي 80% من طول حدود الجزائر. ما زاد من التوجه للعبور عبرها هو ميزة هذه الحدود فهي سهلة العبور بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة

كما تتميز الحدود البرية الجزائرية بعدة مميزات، اقتصادية واجتماعية تتمثل في كون البعض من حدودها ذات طبيعة جبلية وهذا من الناحية الشمالية، وأخرى تتميز في كونها ذات طبيعة صحراوية تغطيها كثبان الرمال على مساحة واسعة وتسود بها سلاسل جبلية صخرية كسلسلتي الطاسيلي والهقار في الجنوب.

تتميز الحدود الشرقية والغربية من الناحية الشمالية بتضاريس متباينة، فهناك امتداد للسهول الساحلية وسهول الهضاب العليا بالإضافة إلى المناطق شبه الجافة ومناطق أخرى تقع على حدود الأطلس الصحراوي، ما يعني تنوعًا في التضاريس في المكان الواحد. أما الحدود الجنوبية فهي الأطول إذ تمتد على طول يقدر بحوالي 80% من طول الحدود الجزائرية، من خلال طولها وطبيعة تضاريسها تتميز بكونها يسهل اختراقها.

إن أطول الحدود الجزائرية نجدها مع المغرب في الناحية الغربية والتي تمتد على حوالي1599 كلم تتميز بتضاريس جبلية ومناطق شبه جافة وصحراوية من الجنوب. أما طول الحدود مع موريتانيا فهي تمثل فقط حوالي 463 كلم تمتد على منطقة صحراوية، في حين الحدود الجزائرية مع الصحراء الغربية لا تتجاوز 42 كلم، من الناحية الجنوبية طول الحدود التي تفصل الجزائر مع مالي تتميز بطولها إذ تشكل حوالي 1376 كلم، تمتد على منطقة صحراوية تخترقها المسالك التجارية. أما الحدود مع النيجر فهي أقل طولا مقارنة مع مالي وتقدر بحوالي 956 كلم تغطي منطقة صحراوية تخترقها المسالك التي رسمتها القوافل التجارية وقوافل الطوارق. من الناحية الشرقية الحدود مع ليبيا تقدر بحوالي 982 كلم تغطي منطقة صحراوية كغيرها من الحدود الجنوبية، أما طول الحدود مع تونس فهي تشكل 962 كلم تتميز بتضاريس جبلية وسهلية. بناء على هذه التضاريس الجغرافية للحدود الجزائرية نجدها تشكل صعوبة في المراقبة فالطبيعة الجبلية في الشمال لا تسهل عملية الرقابة على تنقل الأفراد.

ب–الدول المستقبلة محطة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين

من بين العوامل المؤدية لتحول الجزائر إلى دولة مقصد ما يتعلق بالوضع الاقتصادي للجزائر، فبناء على التصورات الاقتصادية للهجرة الدولية نجد أن المهاجرين يتوجهون إلى الدول التي يكون الوضع الاقتصادي فيها أفضل حالا من دولهم، فتحسن مؤشرات النمو الاقتصادي يجذب المهاجر.

إن تحول الجزائر من دولة عبور إلى محطة استقرار [9] يرجع إلى وقوعها في منطقة تتميز بالوحدة الطبيعية بين دول جنوب الصحراء ودول المغرب العربي، فمن خلال الصحراء الأفريقية الكبرى تتصل دول جنوب القارة بدول الشمال المغاربية. هذا ما جعل دول المغرب العربي تتحول إلى ممر حتمي للمهاجرين السريين الأفارقة القاصدين الضفة الأخرى للمتوسط [10]، متبعين طرقًا كانت تاريخيًا معبرا لقوافل تجارية بين دول جنوب الصحراء ودول شمال أفريقيا أي يتجمعون في مدن كانت تعد مراكز تجارية هامة للاتصال والتبادل، أما اليوم فقد أصبحت تلك المدن مركزا لتجمع المرشحين للهجرة غير الشرعية القادمين من دول جنوب الصحراء كمالي، والنيجر، والتشاد، ونيجريا وغيرها من الدول [11].

هذه الخصائص تبين لنا أن الحدود الجزائرية تتطلب إمكانات كبيرة لإدارتها وضمان رقابتها كما أن العامل الجغرافي المتمثل في موقع الجزائر يعد عاملًا أساسيًا لتفسير تدفقات الهجرة عبرها زيادة عن الاستقرار الأمني بها والذي يعد أحيانا المقصد الوحيد الذي يبحث عنه المهاجر غير الشرعي لهجرته نحو الدولة المستقبلة.

ثانيا: مخاطر الهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن الوطني للدول

تشكل الهجرة غير الشرعية ظاهرة خطيرة بالنسبة لدول الاستقبال والعبور، بوصفها تمس أمن هذه الدول فالجزائر بوصفها مركز عبور للمهاجرين الأفارقة القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، فإنها تتعرض للمخاطر الأمنية الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية. خاصة وأن مخاطر هذه الهجرة تمس كل القطاعات في الدولة، ما يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي لها.

إن تحول الجزائر في السنوات الأخيرة من نقطة عبور للمهاجرين السريين الأفارقة إلى منطقة إقامة بامتياز وجدوا فيها الشروط المثلى للاستقرار، هربًا من الحروب وتردي الأوضاع الأمنية في بلدانهم الأصلية[12]،احترفوا التسول

واقتحموا عديد النشاطات، وأسسوا تجمعات سكانية تقليدية في عديد من المدن الجزائرية، واقع حال تتعامل معه الحكومة بإنسانية من جهة، وبحيطة كبيرة من زحفهم المفاجئ وما يمكن أن ينجر عنه من تداعيات قد لا يحمد عقباها خاصة ما تعلق بالأمراض الممكن أن ينقلوها للجزائريين وما ينجر من انتشار الجرائم خاصة داخل المجتمع كالقتل والسرقة والاتجار بالبشر وكذا المتاجرة بالمخدرات والجرائم التي تهدد أمن الدول واستقرارها كجرائم الإرهاب وما نتج عنها من أثار سلبية أدت الى تدهور الحالة الأمنية للدول، فالجزائر خير مثال على ذلك من جراء معانتها من ظاهرة الإرهاب التي انجر عنها التردي في جميع النواحي والقطاعات والتي دفعت بالجزائر الى الوراء بدلا من السير قدما نحو المستقبل ومواكبة العصر والتطور.

1-صور وأنماط المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية

تتعدد اشكال وصور المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على الامن الوطني للدول ضاربة باستقرارها عرض الحائط من جراء الاثار التي تصاحب الهجرة غير الشرعية للدول المصدرة أو المستقبلة والتي تأخذ شكل الجريمة المنظمة بصورها المتعددة والتي سنأتي على ذكرها فيما يلي من الدراسة لهذا المحور

أ-علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب

من بين أهم التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية[13] التي تعصف بأمن الدول واستقرارها هي ظاهرة الإرهاب، العلاقة بين الإرهاب والهجرة السرية وجهان لعملة واحدة يهددان الأمن والاستقرار بالنسبة للدول والتي تؤثر على الشراكة والتعاملات الدولية. فمثلا بالنسبة للشراكة الأورو مغاربية كل منهما دافع ومسبب للوجه الآخر فالإرهاب وعدم الاستقرار يؤدي إلى الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية في المقابل الهجرة غير شرعية تولد التطرف والانحراف والإجرام.

يضرب الإرهاب في العالم كلّه ليس في أوروبا فحسب، والحوادث الإرهابيّة الّتي وقعت مؤخّرًا في أوروبا ليست نتيجة تسلّل الإرهابيّين مع المهاجرين غير الشّرعيّين كما هو شائع، إذ تبيّن أنّ غالبيّة الإرهابيّين هم من المواطنين الأوروبيّين من الأجيال المتعاقبة لمهاجرين شرعيّين. فالمشكلة إذًا هي في عدم اندماج المهاجرين الشّرعيّين في المجتمعات الأوروبيّة.

منذ سنة 2004، بدأ بعض الدول الأوروبيّة تتعرّض لهجمات إرهابيّة، وقد سجّل العام 2015 أعلى نسبة منها، وتزامنت هذه الهجمات مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشّرعيّين الوافدين إلى أوروبا.

تعرّضت أوروبا لأوّل عمليّة إرهابيّة في 11 آذار 2004، حين تمّ تفجير أربعة قطارات في مدريد عاصمة إسبانيا، ما أدّى إلى مقتل 191 شخصًا، وقد اتّهمت إسبانيا آنذاك تنظيم القاعدة بالحادث.

وكانت العاصمة الفرنسيّة باريس مسرحًا لهجمتين إرهابيّتين في العام 2015 أدّتا إلى مقتل 140 شخصًا، الأولى في كانون الثّاني على صحيفة تشارلي إيبدو، والثّانية في تشرين الثّاني حين هاجم ستّة إرهابيين مواقع عديدة في العاصمة في توقيت واحد. في العام 2016، تعرّضت مدينة "نيس" إلى عمل إرهابي وقع ضحيّته 84 شخصًا، تبعته حادثة ذبح الكاهن جاك هامل داخل كنيسة في النورماندي. وقد أعلن تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (داعش) مسؤوليّته عن هذه الهجمات.

كما أنّ بريطانيا لم تسلم أيضًا من الإرهاب. ففي كانون الأوّل 2015، قام رجل بطعن ثلاثة أشخاص في قطار الأنفاق في لندن، وقد صنّفت الشّرطة هذه العمليّة على أنّها إرهابيّة. قطار الأنفاق أيضًا كان مسرحًا لأربع هجمات منسّقة نفّذها أربعة انتحاريّين في العام2005، ما أدّى إلى مقتل 52 شخصًا، وقد تبيّن آنذاك أنّ المنفّذين متعاطفون مع تنظيم القاعدة [14]

كما تعرّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة في 11 أيلول 2001 لهجمات إرهابيّة [15] راح ضحيّتها حوالي 3000 شخص متهمة بذلك تنظيم القاعدة وعلى رأسها أسامة بلادن والتي شنت الحرب على أفغانستان من أجل ذلك.

وضرب الإرهاب أيضا الدّانمارك في شباط 2015، حين قام رجل بإطلاق النّار في معرض لحرّيّة التّعبير في كوبنهاغن، أدّى إلى مقتل شخص وجرح ثلاثة عناصر من الشّرطة، ثمّ هاجم كنيس يهودي وقتل شخصًا وجرح شرطيّين.

إنّ ألمانيا قد نالت حصّتها من الهجمات الإرهابية في العام 2016. الهجوم الأول نفّذه مهاجر أفغاني، حين قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار، أمّا الهجوم الثاني فتمثّل بقيام مهاجر سوري بتفجير نفسه في مدينة Ansbach ما أدى إلى جرح 12 شخصًا.

إن خطورة ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين تكمن في انعدام أرقام حقيقية يمكن من خلالها إحصاؤهم ومراقبتهم مراقبة دقيقة خاصة عند دخولهم ومرورهم وخروجهم من الوطن ناهيك عن افتقاد دراسات "استشرافية" والقيام بالأعمال الاستباقية قبل حدوث الكارثة، خصوصا وأن المسألة أصبحت ترتبط بالتنظيمات الإرهابية التي تحاول تجنيد عناصر جديدة بما فيها المهاجرون غير الشرعيين في أعمالها التي تهدد أمن واستقرار البلد.

كذلك تعدد الجرائم التي قام بها المهاجرين غير الشرعيين كالتزوير والمتاجرة بالأعضاء البشرية وحتى التجنيد فيما تعلق بالأعمال الإرهابية وهو تحدي أمني بالنسبة للدول ومرهق يصعب حصره أو رصده، والذي لا يتطلب مراقبة أمنية فحسب بل مراقبة" أمنية اجتماعية"، كما نشير الى نقطة جد هامة في علاقة الإرهابيين بالمهربين والتي تتمثل في العلاقة السرية بينهما لإدخال المهاجرين غير الشرعيين من فئة الارهابين [16] الذين يودون ضمهم لشبكاتهم الإرهابية.

ب–الهجرة غير الشرعية جريمة منظمة

للمهاجرين غير الشرعيين علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة باختلاف أنواعها إذ أن المهربين سواء للأسلحة أو المخدرات أو وكذا الأنواع المختلفة لسرقة سواء الحيوانات أو السيارات ...الخ والتي استعمل فيها المهربين في العديد من المرات المهاجرين غير الشرعيين مقابل دخولهم الى الدول المستقبلة.

– ظهور شبكات التهريب بجميع أنواعها والدلائل تثبت ذلك ففي الجزائر مثلا:

–في منطقة جانت يستعمل السكان المحليين الرعايا النجيرين بصفة خاصة لقرب الحدود بين البلدين فيوفرون الكراء لنقل البضائع المهربة مقابل مبلغ زهيد وهذا لحماية المهربين الاصلين وعدم تورطهم مع السلطات الجزائرية [17].

– كما اثبت التحريات أن المنطقة نفسها هي محل سطو من طرف المهاجرين غير الشرعيين من الماليين الذين احترفوا سرقة السيارات وتهريبها الى المالي ومن تم الى الدول المجاورة مثل نيجيريا والدول الافريقية الأخرى لبيعها هناك.

– استغلال المهاجرين غير شرعيين لخدمة مصالح المخابرات للدول ذات المصلحة

يمكن أن يكون المهاجر غير شرعي عميلا للمخابرات للدول الأجنبية [18] التي تتربص بالأمن الداخلي للدول المستقبلة، قد تكون دولا مجاورة وقد تكون من الدول الأجنبية التي تريد الإطاحة بنظام معين أو بزعزعة استقرار الامن الداخلي للدول المستقبلة أو لدافع التجسس لغرض ما.

كما تعتبر الجريمة المنظمة ذات أثار سلبية كبيرة قد تصل الى حد التدمير على الدول والمجتمعات وذلك يتوقف على تطور تلك الدولة الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي من ناحية ومدى تماسك وصلابة مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والأمنية من ناحية أخرى لإعاقة ذلك النوع من الجرائم لعملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية زيادة على ما تشكله من خطر وتهديد مباشر للأمن القومي والعالمي [19].

2–الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة منظمة

لظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاسات، وتأثيرات على جوانب مختلفة للحياة في المجتمع الإقليمي والعالمي أيضا، نظرا لزيادة حجم هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة والتي زادت من انتشار شبكات التهريب للبشر أي اتجار بهم وغيرها من الجرائم المعاقب عليها سواء على الصعيد الوطني للدول أو الصعيد الدولي أين نجد أن ظهور هذه الشبكات الاجرامية زاد في الآونة الأخيرة وهذا راجع للربح السريع والثراء الفاحش لهذه المنظمات التي تدر عليها تجارة الهجرة غير الشرعية أموالا طائلة صنفت في المرتبة الثالثة بعد تجارة المخدرات، والأسلحة حيث تصل أرباحها الى 3.5 مليار دولار من جراء تهريب حوالي مليون شخص سنويا[20].لا مجال للشك أن الزيادة من عدد المهاجرين غير الشرعيين قد يؤثر سلبا على التنمية بمختلف جوانبها مما ينعكس على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية والصحية[21] لتلك الدول المستقبلة أو المصدرة للهجرة غير الشرعية وهذا ما سنأخذه بالدراسة مركزين عليه من جانب اعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة منظمة.

أ–الأثر الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها جريمة منظمة

– الأثر الاقتصادي

تهدد جماعات الجريمة المنظمة الاقتصاد الوطني، والعالمي عن طريق التدخل في الدول التي تمر بعدة مراحل تحول اقتصادها الى اقتصاد السوق، حيث تتدخل بشكل إيجابي يتمثل في غسل أموالها المتحصلة عليها من تجارتها الغير مشروعة ومن خلال التهرب من الضرائب المفروضة عليها في تلك الدول والتي يحرم هذه الأخير في مورد هام من الموارد المالية التي ينبغي أن تدفع لخزينة الدولة، والتي يمكن أن يكون مورد إضافي من الموارد التي يمكن توظيفها في مشاريع عامة واستثمارية [22].

بالإضافة أيضا أن ضخ تلك الأموال يكون أثره سلبي بالنسبة للعملة المصرفية والأنظمة المالية واستقرار سعر الصرف [23].

– الأثر الاجتماعي

تؤثر الهجرة غير الشرعية على المجتمع من حيث تكوينه وأخلاقه، إذ تتفشى اللاشرعية والخروج على القانون، حيث لا يشعر المجرم بأنه شخص فاسد في المجتمع وتصبح بذلك الهجرة غير شرعية في نظره أنها شرعية مقارنة مع الظروف التي يعيشها من جهة وبين تسهيل عملية الهجرة التي يقدمها اليه المهربين من جهة أخرى، والذين يقدمون الحلول غير القانونية للمهاجر سواء كان ذلك عن طريق التزوير للوثائق الي يستعملها في الدخول أو بالطرق الاحتيالية لذلك.

مما سبق ذكره يتضح تفشي ونشر ثقافة أخرى، غير التي كانت في المجتمع قبل تفشي هذه الظاهرة، فتنتشر بذلك ثقافة يمكن بيع أي شيء مقابل الهجرة غير الشرعية، حتى تصل الى بيع عضو من أعضائه مقابل ذلك، أو ظهور الرشوة لإزالة كل العقبات التي يكمن أن يواجهها المهاجر أثناء خروجه من الدولة الأم أو دولة العبور [24].

أكد تقرير الأمم المتحدة [25] فيما يخص ذلك أن أموال عصابات الجريمة المنظمة وتجارتها من المخدرات وسلاح وبشر في تضاعف مستمر لإضعاف عقل وصحة وجسم الشباب مما يساعد على الانحطاط الأخلاقي [26] وما يترتب عليه من انخفاض في القدرة الإنتاجية والاقتصادية وما يتبعه مت تفكك في بنية المجتمع.

تهدد الجماعات المنظمة القائمة على الهجرة غي الشرعية سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي من خلال خطرها على حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفا لها، وكذا التأثير على فقدان الثقة في العملية الديمقراطية للبلاد المختلفة والتي تسيطر عليها هذه الجماعات من خلال التدخل غير مباشر في إرساء افكارها وتجنيد ضعاف النفوس القائمين على تنفيذ أغراض تيلك الجماعات والشبكات الإجرامية.

ب–الأثار الأمنية للهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة منظمة

أنتجت الجريمة المنظمة العالمية نوع جديد من الجرائم من حيث–(نوع الجريمة –أسلوبها–كيفية ارتكابها). حيث تبدأ مراحلها بالمجرم الوظيفي أي بحكم وظيفته فإنه يشترك في الجريمة والتي تدفعه ظروف ترتبط بحكم وظيفته وعوامل خارجية تساعده على ارتكاب هذا النوع من الجرائم، ضف الى ذلك الانتشار الواسع لجرائم شبكات الانترنيت وجرائم النصب الائتماني بسبب التشجيع للاستثمار والترويج له.

تظهر الاثار الأمنية لهذه الظاهرة أيضا لصعوبة اكتشاف رجال الامن لتلك النوعية من الجرائم، وهذا لتخطيط الجيد والمحكم لتلك الجماعات لجرائمهم واستخدامها للتقنيات الحديثة في أنشطتها الإجرامية، الامر الذي يصعب مهمة الأجهزة الأمنية المعنية في اكتشافها لهذا النوع من الجرائم –مثال الأوراق والمستندات التي يتم بها دخول وخروج المهاجر غير الشرعي والتحديث المستمر للأجهزة والبرامج والافراد لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

–ظهور نوع جديد من المجرمين المحترفين والذين أصبحوا يمتهنون الاجرام كوسيلة لمعاشهم مما ينعكس إيجابا على أدائه ويسعى الى تطوير نفسه أملا في الحصول على الثروة من خلال هذا النوع من الجرائم التي تدر أموالا طائلة.

–كما انتشرت في الآونة الأخيرة جرائم السياحة الجنسية عبر شبكات الانترنيت أين يتم عرض مواصفات النساء والأطفال ويتم بيعهم لمن يدفع أكثر، وتعد إسرائيل نموذج لذلك حيث تستقبل أعداد ضخمة من دول أوكرانيا،

روسيا وجنوب افريقيا للعمل في هذا المجال، حيث قبضت إسرائيل على 474 امرأة أجنبية دخلت إسرائيل بطريقة غير شرعية لممارسة الأنشطة غير المشروعة [27].

كما يترتب على هذه الظاهرة الخطيرة انتشار مكاتب الوهم والمقصود بها إلحاق العمالة بالخارج والتي تغرر بالضحايا الراغبين في الهجرة، حيث يتم انشاء مكاتب مؤقتة لغرض جمع الأموال فبمجرد الانتهاء من مهمتها الحقيقية وهي النصب على هؤلاء الضحايا تختفي ولم يعد لها وجود في تلك الدولة [28]. أو اغراء ضحاياها بالتوقيع على عقود وهمية وبأجور مغرية فتكون العواقب وخيمة حين يكتشف هؤلاء المهاجرين أنه ما تم التعاقد عليه هو عكس تماما ما وجدوه.

من جهة أخرى قد يثير هؤلاء المهاجرين القلق وسط الدول المستقبلة من جراء المظاهرات وأعمال العنف التي تؤثر على الممتلكات العامة، واثارة القلاقل لتدويل قضاياهم وهطا لتحسين أوضاعهم الخاصة بمعيشتهم أو بنظام عملهم أو أجورهم مما يؤثر على الامن القومي للدول المستقبلة [29].

ينعكس الأثر الأمني على حقوق الانسان في ابسط حقوقه كحريته الشخصية في حقه في البقاء في الدولة الام نظرا للظروف المعيشة القاسية التي تجبره على الرحيل والهجرة وكذا الضغوط التي تمارسها جماعات المنظمة لإقحام هؤلاء الأفراد على المخدرات والادمان عليها وكذا الإدمان على الكحوليات والدعارة والبغاء وغيرها من الجرائم مقابل ترويج هذه البضائع غير المشروعة.

الخاتمة

ظاهرة الهجرة غير الشرعية برزت أثر على الساحة الدولية منذ نهاية التسعينيات، حيث بدأت تشكل تهديداً خطيراً على دول المصدر، وعلى دول العبور، وعلى دول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات هذه الدول نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة، وما يلفت الانتباه إلي هذه المشكلة في زمننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير جداً ، خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية والتي يهددها برمتها، والجزائر خاصة، وكما تطور نمط الهجرة غير الشرعية المعاصرة من هجرة فئة الذكور القادرين على العمل إلى هجرة فئة النساء، والأطفال .

تتعدد الانعكاسات التي تلقي بأثرها على هذا النوع من الهجرة أي الهجرة غير الشرعية على بلدان المصدر وعلى بلدان العبور وعلى بلدان الاستقبال حيث رأينا انها تضرب بكل نواحي الحياة وتؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وركزنا من خلال هذه الورقة البحثية على أن الهجرة غير الشرعية بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية وخاصة الأمنية تعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة خطيرة تحترفها جماعات ومنظمات إجرامية تشكل خطرا على الامن القومي والعالمي أيضا.

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لازما على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى

من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945 وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة.

النتائج

من اهم النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- أن ملف الهجرة غير الشرعية من الملفات الساخنة الأخرى يشهد على فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية للفرد وحرمانه من تمتع بها.
- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصورًا متعددة.
- تتداخل عدة عوامل ودوافع لتنامي الظاهرة وخاصة أنها أصبحت نمط من أنماط الجريمة المنظمة.
- ليس الهاجس الأمني فقط الذي يهدد الإطاحة بالدول، وانما الاثار الأخرى المترتبة عن الهجرة السرية كذلك تشكل خطرا أمنيا آخر من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وحتى الناحية الصحية التي تهدد من جهة أخرى الأمن الوطني للدول من خلال تحمل الدول الأعباء الإضافية من الأموال التي تنفق على الصحة من جراء تفاشي الامراض التي ينقلها المهاجر غير الشرعي.
- تحتل جريمة الهجرة غير الشرعية المرتبة الثالثة من بين الجرائم العالمية والخطيرة العابرة للحدود بعد جريمة المخدرات والتجارة بالمخدرات.

التوصيات

على المستوى الوطني

- التنسيق مع بعض القنصليات الأجنبية لفحص المستندات المزورة المقدمة من راغبي السفر للخارج وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.
- التنسيق مع حراس الحدود لضبط حالات التسلل غير الشرعية عبر الحدود.
- تكثيف الجهود لضبط العناصر النشطة في مجال الهجرة غير الشرعية.
- عمل نشرات فنية ومصورة لجوازات السفر وتأشيرات الدخول المزورة المنسوبة لبعض الدول وتوزيعها على منافذ السفر والوصول للاسترشاد بها لدى فحص الحالات المشتبه فيها.
- مشاركة مراكز علوم الاجرام والبحوث الجنائية والاجتماعية في الأنشطة المتعلقة بهذا المجال.
- حملات التوعية الإعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

على المستوى الدولي

- تعزيز آليات التعاون الثنائي أكثر بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال في مجال الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تظافر الجهود الدولية للحد من جريمة الهجرة غير الشرعية وخاصة فيما يخص التعاون من أجل تسليم المجرمين المحترفين لهذه الجريمة وتسليط العقاب الازم عليهم.

- التعاون الدولي من أجل الإطاحة بشبكات والمنظمات الاجرامية التي أصبحت تشكل خطرا على المستوى الداخلي والدولي.
- ضرورة إعادة النظر في التشريعات العقابية الوطنية والدولية بما يكفل تشديد العقوبات على أعضاء العصابات والتنظيمات، التي تنظم الهجرات غير الشرعية، وأيضاً على الأشخاص المهتمين بالمساعدة في عمليات تهريب البشر.

المراجع

باللغة العربية

- أ محمد غربي، أ.سفيان فوكة، أ. مشري مرسي –الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر والاستراتيجية المواجهة–دار النشر ابن النديم للنشر والتوزيع–دار الروافد الثقافية الطبعة الأولى 2014.
- أسامة بدير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب".
- أحمد مرجان، الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة في ضوء الدستورية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية – سنة 2005.
- أحمد رشاد سلام–ندوة حول المخاطر الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للهجرة غير الشرعية –جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض–المملكة العربية السعودية 2010/06/10.
- حسين توفيق، الجريمة المنظمة، دراسة مفهومها وأنماطها وآثارها ومواجهتها مجلة الفكر الشرطي، الامارات العربية المتحدة، العدد4 –1998.
- شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية–ط2، سنة 2008.
- علي عبد الرزاق، الجريمة المنظمة ورياح العولمة، جريدة الاهرام، العدد 40794 في 1998/08/14.
- عمر يحي أحمد، جامعة الزعيم الأزهري السودان الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر " الجزائر دراسة حالة".2015.
- مجدوب عبد المؤمن ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الاورومغاربية، مجلة الدفاتر السياسية والقانون العدد العاشر، جانفي 2014–جامعة قاصدي مرباح.

بالغة الأجنبية:

1-LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001

2- Brahim Brahimi : le droit à l'information, à l'épreuve du parti unique de l'état d'urgence, édition SAFC- liberté 2002.

- 3- M.Boukella, Y Ben Abed Allah- et M.Y Fer fera , la méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation .CR.E.A.D Université de Abderrahmane Mira Bejaia, 2003 .

-المواقع الإلكترونية:

1-www.worldbank.org/datahtm

2 -http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

3-www.magharebia.com/cocoon

4-تحية لتيم البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية،2014م، http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid

الهوامش:

[1] – أكد أحمد ميزاب–المهاجرون غير الشرعيين "خطر" على أمن واستقرار البلد–في تصريح لـ"الموعد اليومي" بأن خطورة ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين تكمن في انعدام أرقام حقيقية يمكن من خلالها إحصاؤهم ومراقبتهم مراقبة دقيقة خاصة عند دخولهم ومرورهم وخروجهم من الوطن ناهيك عن افتقاد دراسات "استشرافية" والقيام بالأعمال الاستباقية قبل حدوث الكارثة، خصوصا وأن المسألة –يضيف –أصبحت ترتبط بالتنظيمات الإرهابية التي تحاول تجنيد عناصر جديدة بما فيها المهاجرون غير الشرعيين في أعمالها التي تهدد أمن واستقرار البلد.

[2] – أحمد ميزاب: حذر أحمد ميزاب الخبير الأمني من خطورة ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر باعتبار أن البلد يعيش مرحلة مفصلية دقيقة وحساسة بالنظر إلى تعاظم الخطر الإرهابي والجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

[3] – تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945في مقاصد الأمم المتحدة:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...."، راجع المادة الأولى ميثاق الأمم المتحدة.

[4]–تعتمد نظرة الدولة المصدرة للهجرة على الطريقة التي يعتمدها المهاجر عند خروجه كمعيار للهجرة غير الشرعية سواء عن طريق شرعي أو غير شرعي.

[5] – أ محمد غربي، أ.سفيان فوكة، أ. مشري مرسي –الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر والاستراتيجية المواجهة–دار النشر ابن النديم للنشر والتوزيع–دار الروافد الثقافية الطبعة الأولى 2014.ص15.

[6] – المقدّم الركن الطيّار رولان مرعب، ضابط في الجيش اللبناني، تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها–العدد 98 –تشرين الأول 2016 :(بلغ عدد المهاجرين غير الشّرعيين إلى دول الاتّحاد الأوروبّي خلال العام 2015 حوالي 1.8 مليون مهاجر. أمام هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشّرعيين، انقسمت الآراء في دول الاتّحاد الأوروبّي ما بين أفكار الأحزاب اليساريّة الدّاعمة للهجرة والمتسلّحة بالمبادئ الإنسانيّة وقيم الحرّيّة والمساواة والحق في التّعبير والعيش الكريم، التي قام عليها الاتّحاد الأوروبي أساسًا، وباتّفاقيات حقوق الإنسان والطّفل واللّاجئ، وما بين أفكار الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة والحركات المناهضة للهجرة والّتي لا تَرى من المهاجرين الجانب الإنساني، بل تراهم على شكل تهديدات أمنيّة واقتصاديّة وديموغرافيّة، وقد عادت هذه الأحزاب مؤخّرًا إلى المشهد السياسي الأوروبّي بعد تفاقم أزمة المهاجرين.

[7] –إنّ بعض الإحصاءات يظهر كلفة استقبال المهاجرين غير الشّرعيّين في بعض الدول الّتي تعدّ الأكثر استقبالًا للمهاجرين. إذ تتوقّع ألمانيا زيادة 0.5% على النّاتج المحلّي الإجمالي سنويًّا في العامين 2016 و2017، في حين أنَّ في النّمسا ارتفعت كلفة المهاجرين من 0.1% من النّاتج المحلّي في العام 2014 إلى 0.15% في العام 2015 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 0.3% في العام 2016. أمّا السّويد، فقد زادت من ميزانيّة الإنفاق على الهجرة في العام 2016 لتصبح 0.9% من النّاتج المحلّي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين.

[8] – تحية لتيم، البُعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية،2014م،
http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid

[9] – المكتب الجزائري لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية بوزارة الشؤون الخارجية:(الجزائر إلى جانب الأهمية الجغرافية التي تتميز بها، هي كذلك تتمتع بوضع اقتصادي أحسن بكثير من الدول الأفريقية المصدرة للهجرة. ومن خلال المكتب الجزائري لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية بوزارة الشؤون الخارجية، تبين أنه بفضل الإمكانات الاقتصادية لدى الجزائر تحولت إلى نقطة استقطاب للمهاجرين الأفارقة الذين يبحثون عن فرص عمل بها. ذلك أن أغلب القادمين للمكتب من أجل طلب اللجوء في الواقع لا يبحثون فقط عن حماية، بل عن الرفاه فخلال الاستماع إليهم تبين أن أغلب الأسباب التي تدفعهم للجوء لا تتوافق مع مضامين اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئ. حسب المصدر بالمكتب فإن حوالي 95% لا يعترف لهم المكتب بحق اللجوء، لأن دوافع قدومهم إلى الجزائر لا تتعلق بالأمن بل قد تتعلق بدوافع أخرى خاصة الاقتصادية، ذلك أن الإمكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر جعلتها تستقطب المهاجرين الأفارقة. خلال الاستماع لهم بالمكتب تبين أن أغلبهم يرفضون العودة إلى بلدهم في حال عدم الاعتراف لهم بوضع اللاجئ، بالرغم من أن الجزائر هي التي تتكفل بتكاليف نقلهم إلى بلدانهم).

[10]– M.Khelladi, M.Belattaf, la zone économique de la méditerranée occidentale, dans, M.Boukella, Y Ben Abed Allah- et M.Y Fer fera , la méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation .CR.E.A.D Université de Abderrahmane Mira Bejaia, 2003.

[11] – كما عرفت الهجرة غير الشرعية عبر الجزائر تزايدًا في خلال الأزمات بالدول المجاورة ويظهر ذلك خلال عام 2011 التي ارتفعت، بسبب تدهور الأوضاع في بعض الدول الأفريقية، خاصة دول الجوار وبوجه الخصوص ليبيا، وظهور أزمات ماعرف بثورات " الربيع العربي " التي هزت معظم الدول العربية التي دخلت في فترة عنف داخلي أدت إلى هجرة غير مسبوقة لدول الجوار خاصة الجزائر نتيجة تداعيات الفوضى التي ساهم فيها الغرب، ومؤامراته باسم ثورات الربيع العربي في زيادة الهجرة غير الشرعية. غير أن المعالجة الأمنية غير كافية لمواجهة الهجرة غير الشرعية. لهذا لا بد من معالجات مغايرة تتسم بالشمول، والعمق، وتنصبُّ أساسًا على

أسباب نشوء الظاهرة، والعمل على معالجتها في دول التصدير وليس فقط في دول العبور والاستقبال. فهذه الظاهرة تتجاوز قدرات الدول منفردة لمعالجتها مما يحتم تعاونًا وتنسيقًا دوليين للتصدي لها.

[12] –يعتبر المفوّض الأوروبي جان كلود يونكر من أبرز المدافعين عن المهاجرين إذ قال: "يمكننا بناء جدران، يمكننا إقامة الحواجز، لكن تخيّل أنّك أنت تحمل طفلك بين ذراعيك والعالم من حولك ينهار، لا يوجد جدار لن تتسلّقه، أو بحر لن تعبره، أو ثمن لن تدفعه، أو حدود لن تقطعها لو كنت تريد الهرب من بربريّة داعش.

[13] – كما تأثرت بعض الدول الأوروبية بسبب انتشار الهجرة الغير شرعية، مما أدى إلى الانخفاض الاقتصادي وذلك بسبب الأعباء المالية بسبب زيادة اعداد المهاجرين، وبسبب إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى سوق العمل في فترة زمنية قصيرة أكثر من احتياج السوق، ما دفع الكثير من الدول الأوروبية إلى محاولة منع دخول المهاجرين الغير شرعيين هم طرق تأمين حدودها.

–أنظر أيضا: مجدوب عبد المؤمن ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الاورومغاربية، مجلة الدفاتر السياسية والقانون العدد العاشر، جانفي 2014–جامعة قاصدي مرباح.

[14] – حسب رئيس الوزراء البريطاني فإنّه خلال العام 2015، تمّ إحباط ست محاولات إرهابيّة استهدفت إحداها الملكة إليزابيث.

[15] – الحوادث الإرهابيّة في العالم مؤخرا

–تعرّضت الولايات المتّحدة لعمل إرهابيّ في كانون الأوّل 2015، حين قام سعيد سيّد فاروق وزوجته تشفين مالك، المولودان في الولايات المتّحدة، بإطلاق النّار في سان برناردينو كاليفورنيا داخل مركز للتّأهيل الصّحّي، ما أسفر عن مقتل 20 شخصًا. سيّد فاروق كان موظّفًا حكوميًّا لمدة 5 سنوات في المجال البيئي.

–ضرب الإرهاب دولًا إفريقيّة عديدة. ففي العام 2015، نفّذت منظّمة "القاعدة في المغرب الإسلامي" هجومًا على فندق في باماكو عاصمة جمهوريّة مالي أدّى إلى مقتل 20 شخصًا، كما نفّذت منظّمة "الشّباب" الإرهابيّة هجومًا على حرم جامعي في كينيا راح ضحيّته 150 طالبًا. أمّا في كانون الثّاني 2016، قُتِل 23 شخصًا من 18 جنسيّة مختلفة في هجوم على فندق في بوركينا فاسو نفذّته منظّمة "القاعدة في المغرب الإسلامي

[16]–للمزيد من المعلومات أنظر التقرير الدولي حول الإرهاب والتهريب من خلال الرابط التالي: www.magharebia.com/cocoon

[17] – القانون الجزائري يجرم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال قانون 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، يركز هذا القانون في تجريمه للهجرة على حماية مصالح تتعلق بحفظ النظام العام، وهذا ما يحمي الحدود من أنشطة الشبكات الإجرامية.

[18] –ذكرت العديد من التحقيقات الداخلية للأجهزة الأمنية الجزائرية عن سهولة إمكانية تجنيد المهاجرين غير الشرعيين في الأجهزة المخابرات الدول الأجنبية مستغلة الظروف القاسية التي يتعرض اليها المهاجر غير الشرعي.

[19] –أحمد مرجان، الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة في ضوء الدستورية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية –سنة 2005، ص 10.11.

[20]–تقرير اللجنة الوطنية المصرية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد9 –2008.

[21] _ د/ أسامة بدير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب"، منشورة على الرابط التالي:-http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

[22] –شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية–ط2، سنة 2008.

[23] –حسين توفيق، الجريمة المنظمة، دراسة مفهومها وأنماطها وآثارها ومواجهتها مجلة الفكر الشرطي، الامارات العربية المتحدة، العدد4 ص 149، – 1998.

[24] –يشير تقرير الثقافي الخاص بالجريمة المنظمة في الاتحاد السوفياتي سابقا، أن الاخلاق العامة في روسيا قد تحولت حيث كان هذا التغير بمثابة انقلاب في الاخلاق والقيم بين الأفراد، حيث أصبحت ظاهرة أن تجار المخدرات والأسلحة هم من يحسنون للمجتمع شأنهم شأن المحارب للشر والفساد.

[25] – من أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولان المكملان لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين لها حتى ديسمبر 2002.

[26] –علي عبد الرزاق، الجريمة المنظمة ورياح العولمة، جريدة الاهرام، العدد 40794 في 1998/08/14.

[27] –للمزيد من المعلومات على الرابط الالكتروني: www.worldbank.org/datahtm

[28]- Rahim Brahimi: le droit à l.information à l’épreuve du parties Unique de d'état d’urgence، edition SAFC liberté 2002،

[29]- LORENZO ZAMTRANO (eds.)، "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations"، Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.